التجار العرب ومؤسسات الدولة الاقتصادية (منذ عصر صدر الإسلام حتى أواخر الدولة الأموية)

م.م. رقية علي عبد الزهره الرفيعي
كلية التربية الأساسية/جامعة بابل

Arab merchants and state economic institutions (from the early Islamic era until the late Umayyad dynasty)

Asst.Lec. Ruqayyah Ali Abdul Zahra Al-Rifai
College of Basic Education/University of Babylon
bas508.rqyh.ali@uobabylon.edu.iq

الملخص

يُعَدّ بيت المال مصـــدرًا مهمًا للتجار المســـلمين؛ لما يقدّمه من الأموال كقروض. وكانت (الصكوك المالية) ظاهرة اقتصادية، انتشر استعمال بين (التجار والناس وبيت المال) في الدولة الإسلامية.

وانتشرت في الدولة الإسلامية الأسواق والمراكز التجارية (العامة منها والخاصة)، ونشطت التجارة بمختلف السلع.

وشكّل السوق –فضلًا عن التبادل التجاري– مركزًا ثقافيًا، ومجّمعًا علميًا، فضلًا عن مراكز إعلام مهمة، مما أدى بالدولة بمراقبتها، وتنظيمها.

وعرفت الدولة الإســـلامية ظاهرة (الصـــيرفة) وظهر (الصـــيارفة) في مجتمع المدن؛ وذلك لاستخدام التجار للنقود العالمية، عن الطريق التجارة مع الدول المجاورة.

وظهرت التجّمعات المهنية التي تشـبه (النقابات) في وقتنا الحاضـر؛ نتيجة وجود الأسـواق المتخصّصة بسلعة معينة، والتجارة بصنف واحد.

الكلمات المفتاحية: (بيت المال، التجار، التجارة، الأسواق، الصيارفة، التجمعات المهنية).

Abstract

The (Bayt al-Mal) was an important source of funds for Muslim merchants, providing loans. Financial instruments were an economic phenomenon widely used among merchants, the public, and the treasury in the Islamic state.

Markets and commercial centers (both public and private) spread throughout the Islamic state, and trade in various goods flourished.

In addition to commercial exchange, the market served as a cultural center, a scientific complex, and an important media center, which led the state to monitor and regulate it.

The Islamic state introduced the phenomenon of banking, and money changers emerged in urban communities due to merchants' use of global currencies through trade with neighboring countries.

Professional associations, similar to the guilds of our time, emerged as a result of the presence of markets specializing in a specific commodity and trading in a single item.

Keywords: (Bayt al-Mal, merchants, trade, markets, money changers, professional groups).

المقدّمة

ارتبطت التجارة بعدد من القوانين المستوحاة من نصوص ومقاصد الشريعة في الدين الإسلامي الحنيف، مما وفر بُنية متطورة وفعالة، وبيئة اقتصادية حرّة وعادلة ومحفّزة لحركة التجارة، والتي أدارت الموقف الاقتصادي والتجاري بحدود (٩) قرون.

يؤمن الاقتصاد الإسلامي بالسوق ودوره في الاقتصاد، إذ أن ثاني مؤسسة قامت بعد المسجد في المدينة المنورة هي السوق، ولم ينه النبي محمد (ص) الصحابة عن التجارة، لا بل أن العديد من الصحابة كانوا من الأغنياء.

وأدرك التجار المسلمين التجارة النقدية والتبادلية، وتنامت صناعة سكّ النقود مع تقدم الحركة التجارية، وتغير جراء ذلك مفهوم الثراء، فأصبح رأس المال يمثل قوة اقتصادية كبيرة، فأثّر بذلك على وقائع العلم والسياسة والثقافة بشكل هائل.

ومثّلت حركة التجارة الإسلامية وتقاليدها دفعة قوية للحضارة الإنسانية بما أشاعته من تبادلات ثقافية، وبما عمّقته من علاقات تجاوزت الصراعات والتناقضات، بحيث لم تنقطع –في أغلب الأحيان– رحلات التجار المسلمين وغيرهم حول العالم في أزمنة الصراع والحروب، وظلت لغة المصالح والتبادل التجاري سائدة ومحترمة من كل الأطراف التجارية، ومن ورائها أنظمة الحُكم المتصارعة، وهو ما يعني أن طبقة التجار وصلت إلى درجة من الاستقلال والتأثير، مما جعلها قادرة على أن تؤمِّن مسارها الذاتي، على الرغم من الجغرافيا الملتهبة التي تتحرك في سُوحها وعلى مسارحها.

ولم تكن التجارة في تاريخ الإسلام مجرد لغة للمال والسلع والخدمات، بل كانت لغة الإيمان والتقوى والقِيم الأخلاقية الرفيعة، كما كانت كذلك لغة العمران والأوقاف المجتمعية، وإثراء المعارف وإشاعة المدنية، وكان التاجر المسلم الأمين ملتقى القيم المعنوية والمادية.

وقد استوعبت النُظُم التجارية مجموعة من الخدمات المالية المصاحبة للتجارة، وأصنافًا من العاملين مع التجار في أنشطتهم الاستثمارية، فكان منهم الوكلاء المسؤولون عن إتمام المعاملات التجارية في مناطق الإنتاج والتوريد، وإنجاز الصفقات والحوالات المالية لتجارهم، وتزويد التاجر بالبضائع من أماكن إنتاجها، وإمداده بالمعلومات عن الأسعار والأحوال العامة في مناطق نشاطهما التجاري.

وفي مقابل تلك الأنشطة والخدمات، كان الوكلاء يتقاضون أجورًا ثابتة أو جزءًا من الأرباح المتحصّلة من تلك المعاملات، فيما كان يسمى (القِراض أو المُضاربة)، وهو كما تعرفه كتب الفقه: أن يدفع شخص مالًا إلى شخص ليتاجر به ويكون الربح –إن حصل– بينهما بنسبة يتفقان عليها.

وقد اعتمد النظام التجاري الإسلامي مجموعة من الإجراءات التمويلية والتسهيلات الإدارية، التي تضمن سلاسة الحركة التجارية بين الأقاليم، ومن ذلك: إصدار سندات التحويلات المالية، والصكوك التوثيقية التي تسمى اليوم (الشيكات).

وكان تطور الممارسات التجارية وتوسّع حركة الأموال والبضائع المتنامي –وما يصاحب ذلك من مشاكل وعقبات– يدفع باتجاه مزيد من التنظيم للأسواق التجارية، وأنماط التعامل فيها، فقاد ذلك –مع مرور الوقت وتراكم الخبرات– إلى ظهور أعراف تجارية مستقرة تضبط تعاملات التجار، بل وكيانات مؤسسية تجمعهم وتؤطر العلاقات بيهم، وتسهل تواصلهم مع السلطة ومناطق نشاطهم التجاري الخارجي.

اقتضت خطة البحث تقسيمه إلى: (مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة). تضمن المبحث الأول موضوع: (التجار وبيت المال). وتضمن المبحث الثاني موضوع: (عملية الصيرفة)، ودرس المبحث الثالث والأخير موضوع: (الأسواق والمراكز التجارية).

المبحث الأول

التجار وبيت المال

أوجد بيت المال مصدرًا هامًا لطبقة التجّار؛ بتقديمه الأموال على هيئة قروض مستردّة. إذ ذُكر أن الخليفة أبي بكر الصديق (١١–١٣ هـ) استقرض مالًا من بيت المال، وحين شارف على الموت أوصى بأن تُباع أرض كانت خاصة له، لتسديد ما عليه إلى بيت المال[١]. وكذلك استلف الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (١٣–٢٣ هـ) من بيت المال مبلغًا بلغ (٨٠) ألف درهم[٢].

وأزداد في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان (٢٣-٣٥ هـ) استقراضه من بيت المال، فذكر المصادر أنه استلف ذات مرة (١٠٠) ألف درهم، وقد ردّها فيما بعد[٣].

وكذلك استلف من بيت المال العديد من الولاة الذين كانوا تجارًا في الأصل، فضلًا عن التجار أيضًا. فقد استلف والي الكوفة سعد بن أبي وقاص (٢٤-٢٦ هـ) من بيت المال في الكوفة[٤]. واقترضت هند بنت عتبة (ت ١٣ هـ) مبلغ (٤) آلاف درهم من بيت مال المدينة المنورة في عهد الخليفة عمر، وقد سدّد زوجها أبو سفيان (ت ٣٢ هـ) المبلغ بدلًا عنها[٥].

واستلف أحد معارف الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك بن مروان (٩٦-٩٩ هـ) (٢٠٠) درهم، على أن يردّها فيما بعد من عطائه أو ميراثه في حالة موته[٦]. كما اقترض شيخ الأزد وأكبر تجار البصرة المهلب بن أبي صفره (ت ٨٢ هـ) مبلغ (٣٠٠) ألف درهم من بيت مال البصرة[٧]. واقترض والي الخليفة عمر بن عبد العزيز (٩٩-١٠١ هـ) على خراسان الجراح بن عبد الله الحكمي (ت ١١٢ هـ) مبلغ (٢٠) ألف درهم من بيت المال في خراسان[٨].

وانتفع التجار من المواد التي كان مصدرها الغنائم أو الخراج أو الجزية، والتي كانت تُسترجع إلى بيت المال، فكانوا يشترون هذه البضائع إلى أجل دون أن يدفعوا ثمنها. فيُذكر أن الأشعث بن قيس (ت ٤٠ هـ) اشترى رقيقًا من خُمس الكوفة بمبلغ قدره (١٠) آلاف درهم[٩].

وقد أبتاع التجار المسلمين من بيت المال نقدًا تلك المواد العينية؛ وكان الهدف من ذلك قيام الدولة بصرف ذلك النقد في أعطيات المقاتلين، حتى ذُكر أنه أُحضر إلى المدينة سفطين من الجواهر بعد معركة نهاوند عام (٢١ هـ)، فأمر الخليفة عمر بان تُباع بعطاء الجنود، فقام بشراهما أحد التجار بـ(ألفي) درهم، وباعهما ذلك التاجر بـ(٤) آلاف في مدينة الحيرة[١٠].

وعندما أنشأ الخليفة عمر (ديوان العطاء) عام (٢٠ هـ) على إثر الفتوحات الإسلامية الأولى، تبلور حينها مفهوم الدولة، وقد سُجّل في هذا الديوان القبائل العربية، ووهب لكل من تلك القبائل العطاء السنوي نقدًا، فضلًا عن الأرزاق من المواد العينية' استعدادًا لتفرّغها الدائم للحياة العسكرية والجهاد الدائم، مما أوجد ردّة فعل لدى التجار؛ خشيةً على مكانتهم الاقتصادية[١١].

وقد استفاد التجار من ذلك الديوان؛ عن طريق بيع البضائع بأجل حتى يحين وقت خروج العطاء، أو إلى وقت توزيع الأرزاق، فكان الخليفة عمر يقضي ديونه لبيت المال حين خروج عطائه[١٢]. وكانت أسماء بن مخرمة تبيع العطر في المدينة، وتستوفي ثمنه وقت خروج الأعطيات[١٣].

وكان الناس يقترضون الأموال من التجار، ويسددونه حين توزيع الأعطيات، وقد اقترض عبد الله بن جعفر (ت ٨٠ هـ) من الخليفة معاوية (٤٠-٦٠ هـ) مبلغًا إلى حين خروج عطائه[١٤]. كما يُذكر أن عبد الله بن زيد الحكمي طلب من الخليفة سليمان بن عبد الملك أن يكتب لصاحب بيت المال كي يستلف منه ثمن جارية، على أن يقضي ذلك المبلغ من عطائه[١٥]. وكان قاضي البصرة إياس بن معاوية (ت ١٢٢ هـ) يستلف الأموال إلى خروج عطائه[١٦].

وانتشرت ظاهرة استعمال (الصكوك المالية) بين التجار والناس وبيت المال، لا سيّما بعد أن بدأ المسؤول عن بيت المال أو ديوان العطاء يكتب للناس المسجّلين في الديوان صكوكًا مكتوبة، تشبه إلى حدّ كبير الشيكات في العصر الحديث[١٧]. وقد قام الناس ببيع ما في هذه الصكوك إلى التجار قبل أوان صرفها[١٨]. وأشارت الروايات إلى الصكوك التي أعطيت للمسجلين في ديوان المدينة المنورة، بهدف مساعدتهم على استلام أرزاقهم العينية القادمة من مصر إلى ميناء الجار على البحر الأحمر، إذ أمر عمر بن الخطاب زيد بن ثابت (ت ٤٥ هـ) أن يكتب للناس صكوكًا من قراطيس، ويختم أسافلها؛ لاستلام مالهم من هذه الأرزاق[١٩].

وقام الناس ببيع ما لديهم من هذه الصكوك للتجار، واستوفوا أثمانها نقدًا قبل موعد استحقاقها[٢٠]. وقد اشترى التجار هذه الصكوك، واستوفوا أثمانها من بيت المال حين دِنوّ أجلها، وقد تم هذا أيام عمر بن الخطاب[٢١]، وأيام ولاية مروان بن الحكم (ت ٦٥ هـ) على المدينة لمعاوية بن أبي سفيان[٢٢]. وقد شكّل هذا النشاط مصدر ربح عظيم للتجار[٢٣].

وكتبت الدولة صكوكًا للتجار؛ بهدف ضمان تحصيل أثمان بضائعهم أو أموالهم من بيت المال، وقد بلغ مقدار أحد هذه الصكوك (مائة) ألف درهم[٢٤]. وكتب الخليفة الوليد بن عبد الملك (٨٦-٩٦ هـ) إلى والي خراج مصر أسامة بن زيد التّنوخي كتابًا يأمره بأن يرسل له فلفلًا بـ(عشرين) ألف دينار؛ ليهديه إلى ملك الروم، فاشترى أسامة ذلك من موسى بن وردان أحد كبار تجار مصر، وأعطاه ثمنها صكوكًا، فقبضها موسى أيام الخليفة عمر بن عبد العزيز[٢٥].

يتبيّن مما ذُكر، مدى صلة التجار القوية ببيت المال وعلاقتهم الوطيدة به، وقد شكّلت هذه المعاملات مصدر ربح واسع لهم. ويبدو أن مقدار الأموال التي كان يحصّلها التجار في كل عام من بيت المال أثناء صرف الأعطيات كانت كثيرة، الأمر الذي دفع الخلفاء -ومنهم عمر بن الخطاب- لأن يأخذوا زكاة عليها[٢٦].

وأخذت الدولة صـــكوكًا على الناس بعد أن أســـلفتهم من مال الصـــدقة، فيذكر أن الخليفة سليمان بن عبد الملك كتب مرة لأحدهم أن يُدان بـــ(ألفي) دينار من مال الصدقة، وقد استخدمت الدولة هذه الصكوك كأداة للضغط على المستدينين[٢٧].

المبحث الثاني

عملية الصيرفة

استخدم العرب قبل الإسلام النقود العالمية –الدينار الذهبي (العملة البيزنطية) والدرهم الفضي (العملة الفارســـية)–، وذلك عن طريق علاقاتهم التجارية مع الدول المجاورة، وجراء ذلك ظهر العديد من (الصيارفة) في الجزيرة العربية قبيل ظهور الإسلام، لا سيّما في مكّة والمدينة[٢٨]. وقد ازداد النشاط الصيرفي بعد الفتوحات الإسلامية، لا سيّما بعد استقرار المسلمين في تلك البلدان المفتوحة[٢٩]. وتُعَدّ عملية (الصرف) (شكل من أشكال البيع) في كتب الفقه الإسلامي[٣٠]. ويتم بعملية بيع النقد (أي بيع عملة بعملة أخرى)، أو عن طريق تحويل ذلك النقد إلى نقد آخر[٣١]. فضلًا عن بيع مواد عينية بمواد أخرى، أو مبادلتهما[٣٢].

علمًا، أن بيت المال أو وارداته من (الخراج والغنائم والعشـــور والجزية)، ألزم الدولة العناية بعملية الصرف بشكل أكثر دقة، ولا شك أن عملية مراقبة النقود (وزنًا وجودةً)، كان مهمًا للدولة ولبيت المال، ولذلك عمل في الدواوين صـرّافون خبراء جدًا بأمور الصـيرفة، فضـلًا عن تمييزهم للنقود ما هو زائف منها أو مغشوش[٣٣].

لقد أصـــبحت الحاجة إلى الصـــيارفة عملية تجارية لا غنى عنها عند التجار والدولة وعامة الناس أيضًـــا، وقال الجاحظ بصـــدد ذلك: "ولا رأينا الحوائج إلى أحد أهدى منها إلى أموال الصـــيارفة"[٣٤]. كما نفع الصـــيارفة الدولة في حلّ مشـــاكل العملة بفروقها ونوعياتها وأوزانها بين مختلف الأمصار الإسلامية[٣٥].

انتشرت محلات الصيرفة في أسواق المدن الإسلامية؛ ذلك نتيجة لأهمية عملية الصيرفة[٣٦]. وقد وجدت أسواق خاصـة للصـيارفة في تلك المدن في النصـف الثاني للقرن الأول الهجري، وقد أنشا الحجاج بن يوسف (٧٣–٨١ هـ) أسواقًا خاصـة لهم، عندما أخّتط مدينة واسط[٣٧]، واشار ابن عساكر (ت ٥٧١ هـ) في تاريخه إلى أن امتلاك الصيارفة أسواقًا خاصة بهم في دمشق[٣٨]. ووضـع الصـيارفة تحت رقابة المحتسبون، وقد عوقب من لجأ إلى بيع الزيوف من العملة بطردهم من السوق[٣٩].

وقد زاول المسلمون وأهل الذمة مهنة الصيرفة، وأبدى عدد من العلماء كراهية التعامل مع الذميين من الصيارفة؛ لتعاملهم بالربا[٤٠]. وذكرت المصادر استعانة الدولة بالصيارفة عند ضائقتها المالية، عن طريق الاقتراض منهم[٤١]، فضلًا عن اقترض الناس منهم[٤٢]، وإيداع أموالهم لديهم[٤٣]. فكان عملهم ذلك يشبه عمل البنوك في وقتنا الحاضر.

وظلّت أهمية الصيرفة واسعار العملات مهمة جدّا للتجار، فكانوا على معرفة بأسعار الصرف في أعمالهم التجارية[٤٤].

وذكرت المصادر التاريخية معلومات عن الجمع لمهنتي التجارة والصيرفة في آن واحد[٤٥]. وهناك حالات دفعت التجار والصيارفة إلى التعامل بموضوع الصرف، مثل بيع بضاعة في مِصْر ما بدراهم ذلك البلد، واستيفاء أثمانها بمِصْر آخر من دراهم أخرى[٤٦]، أو سداد أحد الناس دينًا عليه بدراهم أخرى غير الدراهم التي استدانها أصلًا[٤٧]، أو قدوم تاجر إلى مِصْر ما ومعه دراهم أو دنانير أخرى غير الدراهم والدنانير المستعملة في هذا المِصْر[٤٨]، أو بيع دراهم غير وافية أو فيها زيوف بدراهم أخرى وافية[٤٩]، أو بيع أواني وسبائك فضية أو ذهب بدراهم أو دنانير[٥٠].

وقام الصيارفة بمَهَمّة الوسيط بين الناس ودور الضرب، وقد أخذت أمور الصرف بالتبلور والوضوح، عندما قامت الدولة بسكّ الدراهم والدنانير في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦هـ)[٥١].

المبحث الثالث

الأسواق والمراكز التجارية

كانت المدن العربية ممرًا لطرق التجارة العالمية، التي تربط مناطق الانتاج في المنطقة الاستوائية، مع مناطق الاستهلاك، مثل بلاد الشام وما بين النهرين وشمال إفريقية وأوربا، ولذلك الأسواق المحلّية العالمية في أنحاء الجزيرة العربية، كسوق عكاظ ومجنة وذي مجاز والمشقر ودومة الجندل وصُحار ودبا وصنعاء وعدن والرابية ونطاط وحجر[٥٢]. وكانت أسواق مكّة من أشهر الأسواق التي كان يجتمع فيها العرب وغيرهم؛ وذلك لارتباطهم بها من الناحية الدينية والتجارية[٥٣]. وكان للحجاز أهمية تجارية كبيرة؛ وذلك لموقعها الذي يتوسط بين الشام واليمن وشرق الجزيرة وساحل الغربي للبحر الأحمر، ولذلك كثرت في الحجاز الأسواق التي كانت محطّ أنظار التجار[٥٤].

ووجدت في المدينة المنورة مجموعة من الأسواق الهامة، لا سيّما بعد هجرة الرسول (ص) وأصحابه إليها، ونشاطهم التجاري فيها، وكان (سوق بني قينقاع) من أهم تلك الأسواق، الذي تركّزت تجارة المسلمين منذ بداية الهجرة فيه[٥٥]. ويُذكر أنه عندما طلب عبد الرحمن بن عوف (ت ٣٢ هـ) أن يدّلوه على سوق المدينة المنورة، دلّوه بهذا السوق[٥٦]. وكان الخليفة عثمان يشتري التمر من هذا السوق ويجلبه إلى وسط المدينة[٥٧]. وتذكر الروايات أيضًا عن سوق أخر اسمه (سوق النبط)[٥٨].

وعمل الرسول (ص) على انشاء سوق خاص بالمسلمين، وهو سوق المدينة[٥٩]، وكان يتفقّده بنفسه[٦٠]. وقام (ص) بإعفاء التجار فيه من الضرائب (الخراج)[٦١]، مما جعل الأنباط من الشام يرتادونه لبيع بضاعتهم، والشراء منه[٦٢]. وقد نشط سوق المدينة أيام الراشدين، فلما تولّى عثمان بن عفان أقطعه إلى أحد كبار المستشارين وابن عمه الحارث بن الحكم، فقام الأخير بالإشراف عليه والتحكّم فيه وبمقاعده وبأسعاره[٦٣].

وبعد انتشار العرب واستقرارهم في البلاد المفتوحة، اتّسعت الأسواق وازدهرت بالشعراء والعلماء ووفود القبائل. وبدأ يظهر في الدولة نوع جديد من الأسواق، وهي (الأسواق الخاصة)، سواء للخلفاء أو للولاة أو لأقاربهم، فذكرت المصادر (سوق البصرة)، الذي أشتراه واليها التاجر عبد الله بن عامر بن كريز (٢٩-٣٢ هـ) من ماله، ووهبه إلى أهله فلا خراج عليهم فيه[٦٤]. وكذلك (سوق وردان) في مدينة الفسطاط بمصر والخاص بوردان الرومي (ت ٥٣ هـ) مولى والي مصر عمرو بن العاص(٤٠-٤٣هـ) زمن معاوية بن أبي سفيان[٦٥].

وتشير المصادر التاريخية إلى العديد من الأسواق الخاصة التي أقيمت أيام الأمويين في عاصمة خلافتهم دمشق، ومن بينها: (سوق الصياقلة) الذي وهبه الخليفة عبد الملك بن مروان إلى سفيان بن الأبرد بن أبي أمامة (ت ٨٤هـ) الذي تولى بعض الشام لبني أمية[٦٦]. و(سوق الخالديين) الذي نسب إلى خالد بن الحجاج بن غلاظ السهمي أمير دمشق[٦٧]. ووجدت أسواق أخرى لأقارب الخليفة هشام بن عبد الملك (١٠٥-١٢٥ هـ)، مثل (سوق أم حكيم) زوجته، و(سوق سعيد بن عبد الملك)[٦٨]. ويذكر أن هناك أسواق اقامها عمال الأمويين في مراكز ولاياتهم، مثل: (سوق يوسف) بالحيرة التابع لوالي العراق يوسف بن عمر بن محمد الثقفي (١٢١-١٢٦ هـ)[٦٩]، و(سوق أسد) بالكوفة الخاص بأسد بن عبد الله القسري والي خراسان (١٠٧-١٢٠ هـ)[٧٠]. كما كان للخليفة هشام بن عبد الملك سوق خاص به هو (سوق هشام العتيق) بالجزيرة[٧١]، وأيضًا رصافة تدعى (رصافة هشام) أحدثها لتكون ملتقى التجار[٧٢].

وفضلًا عن الأسواق الخاصة، هناك أسواق عامة كثيرة انتشرت في الأمصار والأقطار كافة، وكان من أشهر أسواق مكّة: (سوق حزورة، وسوق الأبواء)[٧٣]. وكان في المدينة عدّة أسواق منها: (سوق الخزّامين، وسوق الرقيق، وسوق الخيل، وسوق مهزور)[٧٤]. وتوزعت أسواق العراق في الكوفة والبصرة وموقع بغداد، وكان من أشهرها: (سوق المراضيع، وسوق الكرابيس، وسوق الكلاء، وسوق السلاح، وسوق الثلاثاء، وسوق الرقيق)[٧٥]. وكان من بين أسواق الموصل: (سوق القتابين، وسوق الحشيش، وسوق الأربعاء)[٧٦]. ويذكر من أسواق اليمن: (سوق الذئاب)[٧٧]، و(سوق عدن) الذي عُدّ اقدم أسواق العرب[٧٨]. وكان في تهامة (سوق حباشة)، وهو أكبر أسواقها. وكان أشهر أسواق البحرين: (سوق دارين) الذي كان يُجلب منه العطر إلى مكّة والأنحاء كافة[٧٩]. وكان في الأهواز: (سوق الأهواز، وسوق الأربعاء)[٨٠]. ويذكر ابن عساكر (ت ٥٧١ هـ) العشرات من أسواق دمشق، ومن بينها: (سوق الفاكهة، وسوق الدقيق، وسوق الجبن، وسوق الطّير، وسوق الغنم، وسوق الصّرف، وسوق الصقّر، وسوق الغزل)[٨١].

وذُكر أن معاوية بن أبي سفيان عندما فتح قيسارة في فلسطين عام (١٩ هـ)، وجد فيها (ثلاثمائة) سوق قائمة[٨٢]. أما في مصر، فكان هناك: (سوق بربر، وسوق الحمام، وسوق النحاسين)[٨٣]. وكان في المغرب أسواق شهيرة جدًا، منها (سوق أكرسيف) الذي كان يقام كل خميس[٨٤]. وعدّت أسواق القيروان وتونس الغرب من أحسن الأسواق[٨٥]. ويُذكر أنه كان في أرمينيا سوق يسمى (سوق الكُرّكيّ) يقام كل أحد يأتيه الناس من العراق[٨٦]. وكان في صقلية أسواق لها شهرة واسعة، ومنها: (سوق الزيّاتين، وسوق القمح، وسوق الصيارفة)[٨٧].

وساعد وجود الأسواق المتخصّصة بسلعة معينة والتجارة بصنف واحد[٨٨]، على ظهور التجّمعات المهنية التي تشبه ما تكون بـ(النقابات) مما سهّل مجيء الناس إليها، وإشراف المحتسب عليها، كما كان وجودها وتجمّعها ضروريًا أحيانًا لمواجهة السلطة، أو لرفع الأسعار[٨٩].

وكانت الأسواق مفتوحة أمام الجميع، إذ كان يشترك فيها فضلًا عن المسلمين، أهل الذمة[٩٠]، والموالي[٩١]، والأعاجم[٩٢]، والمشركون[٩٣]، وأهل الحرب[٩٤]. ولم يكن هناك سياسة واضحة اتجاه التجار غير المسلمين في الدولة. ويبدو أن الخليفة عمر بن الخطاب حاول حماية الاقتصاد الإسلامي من سيطرة غير المسلمين في الحجاز (مركز الدولة)، فأصدر أمرًا بمنع الأعاجم من التفرّد بالتجارة في أسواق المسلمين فيها، فالتجأ أحد كبار تجار البزّ الأعاجم إلى

عثمان بن عفان طالبًا منه السماح باستخدام اسمه أثناء تجارته بالبزّ، مقابل نسبة معينة من المال، فوافق عثمان على ذلك(٩٥).

وكانت الأسواق في صدر الإسلام مؤسسة اقتصادية كبيرة، اشترك فيها التجار من الأديان والجنسيات كافة، ولم يقتصر دور السوق على التبادل التجاري فقط، فقد شكّل مركزًا ثقافيًا ومجّمعًا للعلماء(٩٦). ويذكر أن عددًا من العلماء كانوا يتجّولون في سوق البصرة، فيجتمع الناس حولهم يسألونهم في أمور الحديث(٩٧).

وكانت الأسواق أيضًا مراكز إعلام مهمة، فيذكر أن الرسول (ص) طاف في سوق عكاظ ومجنة وذي مجاز في مكّة بعد مبعثه مدّة (عشرة) أعوام، فنشر دعوته بين القبائل المختلفة ورواد الأسواق من الأنحاء كافة(٩٨). كما إنه أختار –بعد هجرته إلى المدينة– سوق بني قينقاع ليكون مكانًا للاجتماع مع اليهود، لموادعتهم(٩٩).

ومن الملاحظ، أن المسلمين اهتموا في بداية الفتوحات الإسلامية بفتح العديد من الأسواق الشهيرة؛ بهدف الحصول على الغنائم والخيرات الكثيرة التي تحتويها هذه الأسواق من جهة، ولبسط سيطرتهم على أهم المرافق الاقتصادية للمدن المختلفة من جهة أخرى، ومن هذه الأسواق: (سوق دبا) الذي فتحه الخليفة أبي بكر الصديق عام (١١ هـ)(١٠٠)، و(سوق الأهواز) الذي فتحه المغيرة بن شعبة (ت ٥٠ هـ)(١٠١).

وقد أقيمت –أيام الحرب فقط– أسواق مؤقّتة ومتنقّلة، إذ رافق الجنود مختصون بذلك. ويذكر أن عمر بن العاص عندما سار إلى فتح الإسكندرية، فإنه أخرج معه جماعة من رؤساء القبط؛ لإصلاح الطرق وإقامة الجسور والأسواق له(١٠٢). وتذكر المصادر كذلك معلومات مفصّلة عن الأسواق التي أقامها أهل المدن للجنود أثناء سيرهم للقتال، مقابل تأمينهم(١٠٣).

وتولّت الدولة في صدر الإسلام مسؤولية الإشراف على الأسواق، فيذكر أن الرسول (ص) سار في الأسواق(١٠٤)، وتفقّد التجار وبيعهم في سوق المدينة، وحذّر من الغش(١٠٥)، كما أنه (ص) عيّن من أشرف على أمر السوق(١٠٦). وأخذ عمر بن الخطاب على عاتقه –هو الآخر– مراقبة السوق(١٠٧)، ونهى عن الاحتكار(١٠٨). وكان الإمام علي بن ابي طالب (ع) يسير في الأسواق وبيدّه الدُرّة، ويقول: "أوفوا الكيل والميزان"(١٠٩).

وتابع الخلفاء الأمويين سياسة الخلفاء الراشدين في مراقبة الأسواق والإشراف عليها(١١٠). فيذكر أن معاوية بن أبي سفيان كان يسير في أسواق دمشق، ويسأل عن أحوالها(١١١)، وقام الخليفة الوليد بن عبد الملك بحلّ المشاكل التي يتعرض لها التجار في تعاملاتهم التجارية(١١٢).

وتشـدّد العمال والولاة كذلك في متابعة أمر الأسـواق ومراقبتها، فعندما بني الحجاج بن يوسـف مدينة واسط أمر بتنظيم الأسواق حسب أنواع التجارات والسلع، وجعل في كل سوق صيرفيًا[١١٣]. واتبع زياد بن أبيه والي البصـرة والكوفة (٤٥–٥٣ هـ) السـياسـة نفسـها، إذ كان يجلس كل يوم جمعة ويسأل رسل عماله أسبوعيًا عن الأسعار والأسواق[١١٤].

واهتمت الدولة سـواء على مسـتوى الخلفاء أو الولاة أو العمال بأمور الأسـواق وتنظيمها وما يجري فيها، وهو اهتمام عرّفه الشرع الإسلامي بـ(الحسبة)، وقد عرّفها ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) بقولـه: "إنها وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي هو فرض على القائم بأمور المسـلمين، يعين لذلك من يراه أهلًا له يشـرف فيما يتعلق بالغش والتدليس في المعايش، وغيرها في المكاييل والأوزان، وله أيضًا حمل المماطلين على الإنصاف"[١١٥].

الخاتمة

وعرض الاستنتاجات

اتسـمت حياة العرب قبل الاسـلام بالبسـاطة، على الرغم من أن التجارة زادت في التراكم المعرفي للإنسـان العربي، وكانت الوسـيلة المتبعة في النشـاط الاقتصـادي واحد مصـادر الدخل القومي المهمة في تجارتها مع دول الجوار، حيث إن الفكر التجاري يمثل جهد الإنسـان. وحينما جاء الإسلام عزّز الأثر التجاري للمنطقة، وأعطاها خصـوصـية، إذ إن الثروات والموارد هي هبة من الله تعالى، وتوزع حسب حاجات الأفراد في تفهم ناحية من نواحي الظاهرة الاجتماعية.

وكان بيت مال المسلمين مصـدرًا مهمًا للتجار؛ لما يقدّمه من أموال على شكل قروض. وقد أستلف من بيت المال الخلفاء والولاة والتجار على حدّ سواء، وكانوا يردّون ما استلفوه فيما بعد.

وكان التجار يقومون بالاقتراض من بيت المال، والإتجار به، واسـتزاد القروض إلى وقت محدّد، وبدون فائدة تذكر، مما شجّعهم أكثر على أخذ تلك القروض.

كما استفاد التجار من المواد العينية الموجود في بيت المال، كالخراج والغنائم والجزية، فقاموا بشراء تلك المواد نقدًا أو إلى بعد حين.

وقد استفاد التجار من ديوان العطاء؛ من خلال بيع البضائع بأجل، حتى وقت خروج العطاء، أو إلى وقت توزيع الأرزاق. كما اقترض الناس من التجار، وكانوا يسـددّون تلك القروض وقت توزيع الأعطيات.

وتُعَدّ (الصكوك المالية) ظاهرة اقتصادية انتشر استعمال بين (التجار والناس وبيت المال)، لا سيّما بعد أن قام المسؤولون عن بيت المال أو ديوان العطاء بمنح الناس المسجّلين هناك (صكوكًا) مكتوبة، تشبه إلى حدّ كبير الصكوك والشيكات في عصرنا الحديث.

وقد قام الناس ببيع ما لديهم من هذه الصكوك للتجار قبل أوان صرفها، واستوفوا أثمانها نقدًا قبل موعد استحقاقها. وكتبت الدولة صكوكًا للتجار؛ لضمان تحصيل أثمان بضائعهم أو أموالهم من بيت المال.

وظهر الصيارفة في مجتمع المدن مع ظهور الإسلام، على أثر استخدام التجار للنقود العالمية (العملة البيزنطية، والعملة الفارسية)، وذلك عن الطريق التجارة مع الدول المجاورة.

وقد استفادت الدولة الإسلامية من الصيارفة، وذلك عن طريق حلّهم لمشاكل الفروق أسعار العملة ونوعياتها وأوزانها بين مختلف المدن الإسلامية. ونتيجة لذلك، فقد انتشرت محلات الصيارفة، وأوجدت أسواق خاصة لهم في تلك المدن. وكانت الدولة تستعين بهم أيضًا عند حاجتها أو عندما يحصل نقص أو انعدام المال لديها، وذلك من خلال الاقتراض منهم.

ولأن بلاد العرب كانت ممرًا للطرق التجارية العالمية؛ فقد توزّعت في مدن الجزيرة أسواق محلّية وعالمية على حد سواء، فضلًا عن أسواق خاصة وأسواق عامة.

وأدى وجود الأسواق المتخصّصة بسلعة معينة والتجارة بصنف واحد، إلى ظهور التجّمعات المهنية التي تشبه ما تكون بـ(النقابات). ولم يقتصر أثر الأسواق على التبادل التجاري فقط، فقد شكّل مركزًا ثقافيًا ومجّمعًا علميًا، فضلًا عن مراكز إعلام مهمة، مما أدى بالدولة القيام بمسؤولية مراقبتها، والإشراف عليها، وتنظيمها، وهو ما عُرّف بـ(الحسبة) في الشرع الإسلامي.

- الهوامش:

---

(١) محمد بن سعد (ت ٢٢٠ هـ)، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، (د.ت)، ١: ١٨٦-١٨٧؛ القاسم بن سلام (أبو عبيد) (ت ٢٢٤ هـ)، الأموال، تحقيق: محمد حليل الهراس، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٨، ص ٣٤٠؛ محمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٩٠ هـ)، المبسوط، تحقيق: محمد راضي الحنفي، ط٢، دار المعرفة، بيروت، (د.ت)، ٣: ١٩.

(٢) أحمد بن إسحق بن جعفر (اليعقوبي) (ت ٢٩٢ هـ)، تاريخ اليعقوبي، تحقيق: محمد بحر العلوم، المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٩٦٤، ٢: ١٤٩.

(٣) أحمد بن يحيى البلاذري (ت ٢٧٩ هـ)، أنساب الأشراف، تحقيق: محمد حميد الله، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩، ٤: ٥٤٨-٥٤٩؛ حسين بن محمد بن الحسن الديار بكري (ت ٩٦٦ هـ)، تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس، مؤسسة شعبان، بيروت، (د.ت)، ٢: ٢٦٨.

(٤) البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، ٤: ٥١٨؛ علي بن الحسن (ابن عساكر) (ت ٥٧١ هـ)، تهذيب ابن عساكر، تهذيب وترتيب: الشيخ عبد القادر بدران، ط٢، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٩، ٦: ١٠٥.

(٥) الطبري، المصدر السابق، ٤: ٢٢١؛ علي بن محمد (ابن الأثير) (ت ٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٧، ٣: ٣٣.

(٦) علي بن الحسن (ابن عساكر) (ت ٥٧١ هـ)، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: مجموعة من المؤرخين، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥، ٢٨: ٣١٧.

(٧) محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠، ٦: ٣٢٠.

(٨) المصدر نفسه، ٦: ٥٦٠.

(٩) سليمان بن الأشعث (أبو داود) (ت ٢٧٥ هـ)، سنن أبي داود، تحقيق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار الحديث، سوريا، ١٩٧٣، ٣: ٧٨٠-٧٨٣.

(١٠) مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ)، المدونة الكبرى، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٣ هـ، ١: ٢٩١؛ أحمد بن يحيى البلاذري (ت ٢٧٩ هـ)، فتوح البلدان، تحقيق: عبد الله أنيس الطباع وعمر أنيس الطباع، دار النشر للجامعيين، بيروت، ١٩٥٧، ص ٤٢٧-٤٢٨؛ أحمد بن أعثم الكوفي (ت ٣١٤ هـ)، الفتوح، تحقيق: محمد بن المعيد خان، مطبعة دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن (الهند)، ١٩٦٨، ٢: ٦٢.

(١١) يوسف المزي (ت ٧٤٢ هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥، ٧: ١٨٩.

(١٢) ابن سعد، المصدر السابق، ٢: ٢٧٦؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ٣: ٣١.

(١٣) محمد بن عمر الواقدي (ت ٢٠٧ هـ)، المغازي، تحقيق: مارسدن جونس، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، ١: ٨٩؛ عبد الله بن أحمد بن قدامة (ت ٦٢٠ هـ)، الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار، تحقيق: علي نويهض، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٢، ص ٦٧.

(١٤) إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤ هـ)، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٦٦، ٨: ١٣٧-١٣٨.

(١٥) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، ٢٨: ٣١٨.

(١٦) محمد بن خلف بن حيان (وكيع) (ت ٣٠٦ هـ)، أخبار القضاة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، ١: ٣٥٤.

(١٧) مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ)، الموطأ، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط٢، المكتبة العلمية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢٦٩؛ محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي (ت ٣٨٧ هـ)، مفاتيح العلوم، مطبعة الشرق، القاهرة، (د.ت)، ص ٣٨.

(١٨) مالك بن أنس، الموطأ، المصدر السابق، ص ٢٦٩؛ ابن سعد، المصدر السابق، ٨: ٣٠٠-٣٠١؛ ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، المصدر السابق، ٥: ٤٥٣.

(١٩) علي بن حسام الدين المتقي الهندي (ت ٩٧٥ هـ)، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق: بكري حيّان وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٩، ٤: ٥٧٢.

(٢٠) محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٨ هـ)، الجامع الصحيح (السنن)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٣، ٢: ٣٥١؛ وكيع، المصدر السابق، ١: ٣١٨.

(٢١) مالك بن أنس، الموطأ، المصدر السابق، ص ٢٦٩؛ المتقي الهندي، المصدر السابق، ٤: ١٦٧.

(٢٢) محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١ هـ)، لسان العرب، دار الصادر، بيروت، ١٣٠٠هـ، ١٠: ٤٥٧.

(٢٣) مالك بن أنس، الموطأ، المصدر السابق، ص ٢٦٩؛ المتقي الهندي، المصدر السابق، ٤: ١٦٧.

(٢٤) الطبري، المصدر السابق، ٦: ٥٢٤؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ٤: ١٤٥.

(٢٥) عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم (ت ٢٥٧ هـ)، فتوح مصر وأخبارها، تحقيق: تشارلز تودي، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٢٠، ص ١٦٦-١٦٧.

(٢٦) أبو عبيد، المصدر السابق، ص ٥٢٠.

(٢٧)علي بن الحسين الأصفهاني (ت ٣٥٦ هـ)، كتاب الأغاني، ط٣، دار الثقافة للنشر، بيروت، ١٩٦٢، ١٣: ٦-٧.

(٢٨) أحمد بن داود الدينوري (ت ٢٨٢ هـ)، الأخبار الطوال، تحقيق: عبد المنعم عامر وجمال الدين الشيال، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٣١٦؛ أبو هلال، المصدر السابق، ص ١٧٤.

(٢٩) أحمد عودات وآخرون، الخلافة الإسلامية حتى الرابع الهجري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، ١٩٩٠، ص ٢٤٣.

(٣٠) السرخسي، المصدر السابق، ١٤: ٣.

(٣١) عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)، البيان والتبيين، دار الفكر، دمشق، (د.ت)، ٢: ١٤٥؛ الطبري، المصدر السابق، ٤: ٢٨٥.

(٣٢) محمد بن عمر الواقدي (ت ٢٠٧ هـ)، فتوح الشام، مكتبة المحتسب، عمّان، (د.ت)، ٢: ١٩٢؛ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥ هـ)، سنن الدارمي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ٢: ٢٥٧.

(٣٣) أبو هلال، المصدر السابق، ص ١٧٤؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ٤: ٥٣.

(٣٤) عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)، رسائل الجاحظ (الرسائل الأدبية)، تحقيق: علي أبو ملحم، ط٢، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩١، ص ٢١١.

(٣٥) أحمد عودات وآخرون، المصدر السابق، ص ٢٥٣.

(٣٦) مالك بن أنس، المدونة الكبرى، المصدر السابق، ٤: ٢٧٠-٢٧١.

(٣٧) عبد الرحمن بن علي بن محمد (ابن الجوزي) (ت ٥٩٧ هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمد عبد القادر ومصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية للنشر، بيروت، ١٩٩٢، ٦: ٢٠٠.

(٣٨) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، ٢: ٢٩١؛ ابن عساكر، تهذيب ابن عساكر، المصدر السابق، ١: ٢١٧.

(٣٩) البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، ٨: ١٩٠.

(٤٠) يعقوب بن إبراهيم (أبو يوسف) (ت ١٨٣ هـ)، الخراج، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٤؛ مالك بن أنس، المدونة الكبرى، المصدر السابق، ٤: ٢٧٠-٢٧١.

(٤١) أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨ هـ)، العقد الفريد، تحقيق: أحمد أمين وآخرون، ط٣، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، ١٩٦٥، ٥: ٧٤.

(٤٢) الجاحظ، البيان والتبيين، المصدر السابق، ٤: ٧٦؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، ٢٨: ٣١٧.

(٤٣) محمد بن يزيد المُبرّد (ت ٢٨٥ هـ)، الكامل في اللغة والأدب، مؤسسة المعارف، بيروت، (د.ت)، ١: ٢٠٩-٢١٠.

(٤٤) الدارمي، المصدر السابق، ٢: ٢٥٩؛ أبو داود، المصدر السابق، ٣: ٦٥١.

(٤٥) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، مصدر سابق، ٢٧: ١٢٠.

(٤٦) المصدر نفسه، ١٢: ٣٢٨.

(٤٧) مالك بن أنس، الموطأ، المصدر السابق، ص ٢٩٣؛ ابن سعد، المصدر السابق، ٧: ٢٠١.

(٤٨) السرخسي، المصدر السابق، ١٤: ٤.

(٤٩) ابن سعد، المصدر السابق، ٦: ٢٢٧؛ أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)، حلية الأولياء وطبقة الأصفياء، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٧، ٦: ٥٣.

(٥٠) مالك بن أنس، الموطأ، مصدر سابق، ص ٢٩٠؛ الأصبهاني، مصدر سابق، ٢: ٢٩٧-٢٩٨؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، مصدر سابق، ٢٦: ١٨٩-١٩٩.

(٥١) الدينوري، المصدر السابق، ص ٣١٦؛ عبد الرحمن بن محمد (ابن خلدون) (ت ٨٠٨ هـ)، تاريخ ابن خلدون، منشورات الأعلمي، بيروت، ١٩٧١، ٢: ٢١٨.

(٥٢) عبد المؤمن بن عبد الحق (ت ٧٣٩ هـ)، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة، بيروت، ١٩٤٥، ٢: ٥١١.

(٥٣) عبد الرحمن بن علي (ابن الجوزي) (ت ٥٩٧ هـ)، صفة الصفوة، تحقيق: محمد فاخوري ومحمد رواسي قلعجي، ط٤، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٦، ١: ١١٨؛ ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، مصدر سابق، ٥: ٢٧٢.

(٥٤) ابن عبد ربه، المصدر السابق، ٦: ٢٧.

(٥٥) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، ١٣: ١٩٢.

(٥٦) محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، (د.ت)، ٣: ٦٩.

(٥٧) ابن عبد الحكم، المصدر السابق، ص ٢٣٦؛ المتقي الهندي، المصدر السابق، ٤: ١٤١.

(٥٨) الطبري، المصدر السابق، ٣: ١٧٥-١٧٦؛ يوسف المزي، المصدر السابق، ٢٠: ٣٦٩.

(٥٩) البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، ٤: ٥٣٧؛ ابن عبد ربه، المصدر السابق، ٤: ٢٨٣؛ يوسف المزي، المصدر السابق، ٢٠: ٢٤٠.

(٦٠) الدارمي، المصدر السابق، ٢: ٢٤٨؛ أبو داود، المصدر السابق، ٣: ٧٣٢؛ الترمذي، المصدر السابق، ٢: ٣٨٩.

(٦١) البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، ٤: ٥٣٧؛ ابن عبد ربه، المصدر السابق، ٤: ٢٨٣؛ أبو هلال، المصدر السابق، ص ١٣١.

(٦٢) البخاري، المصدر السابق، ٦: ٦-٧؛ علي بن محمد بن محمد الشيباني (ابن الأثير) (ت ٦٣٠ هـ)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، طهران، (د.ت)، ٤: ٢٦٣.

(٦٣) البلاذري، أنساب الأشراف، مصدر سابق، ٤: ٥٣٧.

(٦٤) ابن سعد، المصدر السابق، ٥: ٤٧؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، ٢٩: ٢٦١.

(٦٥) ابن عبد الحكم، المصدر السابق، ص ١١٤؛ عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، المعارف، تحقيق: ثروت عكاشة، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١، ص ٢٨٧؛ البلاذري، فتوح البلدان، المصدر السابق، ص ٣٠٤.

(٦٦) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، ٢١: ٣٤١؛ ابن عساكر، تهذيب ابن عساكر، المصدر السابق، ٦: ١٨٢.

(٦٧) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، مصدر سابق، ٢: ٣٦٣.

(٦٨) ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي (ت ٦٢٦ هـ)، معجم البلدان، دار صادر للنشر، بيروت، ١٩٦٨، ٤: ٣٥٥.

(٦٩) البلاذري، فتوح البلدان، المصدر السابق، ص ٣٩٥.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٤٠٢؛ ياقوت الحموي، المصدر السابق، ٣: ٢٨٣.

(٧١) البلاذري، فتوح البلدان، المصدر السابق، ص ٢٤٧.

(٧٢) ياقوت الحموي، المصدر السابق، ٣: ٤٧.

(٧٣) الأصبهاني، المصدر السابق، ٢: ١٩١؛ ياقوت الحموي، المصدر السابق، ٢: ٢٥٥.

(٧٤) وكيع، المصدر السابق، ١: ١٩٥؛ ابن عبد ربه، المصدر السابق، ٤: ٢٨٣؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، مصدر سابق، ٢٦: ٣٢٤.

(٧٥) أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، تاريخ بغداد، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت)، ١: ١٥٨؛ ابن الجوزي، صفة الصفوة، المصدر السابق، ١: ٣١٧.

(٧٦) يزيد بن محمد بن إياس الأزدي (ت ٣٣٤ هـ)، تاريخ الموصل، تحقيق: علي حبيبة، مؤسسة التحرير، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٤.

(٧٧) ياقوت الحموي، المصدر السابق، ٣: ٢٨٣؛ ابن عبد الحق، المصدر السابق، ٢: ٧٥٥.

(٧٨) ياقوت الحموي، المصدر السابق، ٤: ٨٩.

(٧٩) المصدر نفسه، ٢: ٢١١؛ ابن عبد الحق، المصدر السابق، ١: ٣٧٥.

(٨٠) المُبرّد، المصدر السابق، ١: ١٠٧؛ أحمد بن علي (ابن حجر) (ت ٨٥٢ هـ)، تهذيب التهذيب، دار صادر، بيروت، (د.ت)، ٥: ٣٦٧.

(٨١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، ٢: ٢٩٠-٢٩٥.

(٨٢) البلاذري، فتوح البلدان، المصدر السابق، ص ١٩٢.

(٨٣) ابن عبد الحكم، مصدر سابق، ص ١١٣-١١٤؛ ياقوت الحموي، المصدر السابق، ٣: ٢٨٣.

(٨٤) ياقوت الحموي، المصدر السابق، ١: ٢٣٩.

(٨٥) محمد بن علي بن حوقل (ت ٣٥٦ هـ)، صور الأرض، دار صادر، بيروت، (د.ت)، ١: ٩٦.

(٨٦) ياقوت الحموي، المصدر السابق، ١: ٣٨٠.

(٨٧) ابن حوقل، المصدر السابق، ١: ١١٩-١٢٠.

(٨٨) وكيع، المصدر السابق، ٢: ٣٤٧.

(٨٩) حول نقابات التجار ينظر: رضوان السيد، مفاهيم الجماعات في الإسلام، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ٨٦-٨٧.

(٩٠) مالك بن أنس، المدون الكبرى، المصدر السابق، ٣: ٤٠٣؛ أبو يوسف، المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٩١) المتقي الهندي، المصدر السابق، ٤: ١٢٨.

(٩٢) مالك بن أنس، الموطأ، المصدر السابق، ص ٢٨٣.

(٩٣) ابن سعد، المصدر السابق، ٢: ٩٣-٩٤.

(٩٤) الطبري، المصدر السابق، ٧: ٦٥٣؛ الخطيب البغدادي، المصدر السابق، ١: ٨٠؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ٥: ٢١؛ ابن كثير، المصدر السابق، ١٠: ٩٨.

(٩٥) مالك بن أنس، الموطأ، المصدر السابق، ص ٢٨٣.

(٩٦) عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)، الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، منشورات المجمع العلمي العربي الإسلامي، بيروت، ١٩٦٩، ٤: ٣٩٦-٣٧٠.

(٩٧) يوسف المزي، المصدر السابق، ٢٠: ٢٧٤؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، المصدر السابق، ٧: ٢٦٦.

(٩٨) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، المصدر السابق، ١٥: ١٠٢؛ ابن قدامة، مصدر سابق، ص ٢٧؛ ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، مصدر سابق، ٥: ٣٦١-٣٦٢.

(٩٩) البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، ١: ٣٠٩؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ٢: ٩٦؛ ابن كثير، المصدر السابق، ٤: ٣.

(١٠٠) ياقوت الحموي، المصدر السابق، ٢: ٤٣٥.

(١٠١) البلاذري، فتوح البلدان، المصدر السابق، ص ٥٣١؛ ياقوت الحموي، المصدر السابق، ١: ٢٨٥.

(١٠٢) ابن عبد الحكم، المصدر السابق، ص ٧٣.

(١٠٣) الطبري، المصدر السابق، ٦: ٢٣٦؛ أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت ٧٣٣ هـ)، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: الباز العريني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٣، ٢١: ١٧٢.

(١٠٤) ابن سعد، المصدر السابق، ٢: ٩٣-٩٤.

(١٠٥) الدارمي، المصدر السابق، ٢: ٢٤٨؛ الترمذي، المصدر السابق، ٢: ٣٨٩.

(١٠٦) أحمد بن علي بن محمد (ابن حجر) (ت ٨٥٢ هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، دار إحياء التراث للنشر، بيروت، (د.ت)، ٢: ٤٧.

(١٠٧) الواقدي، فتوح الشام، المصدر السابق، ١: ٩٣؛ البلاذري، أنساب الأشراف، المصدر السابق، ١٠: ٣٧٦؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ٣: ٣٢.

(١٠٨) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، المصدر السابق، ١: ٢٦٣؛ المتقي الهندي، المصدر السابق، ٤: ١٨٠-١٨١.

(١٠٩) وكيع، المصدر السابق، ٢: ١٩٦؛ ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، مصدر السابق، ٥: ٧٠.

(١١٠) البلاذري، فتوح البلدان، المصدر السابق، ص ٥٣٢؛ وكيع، المصدر السابق، ١: ٣٥٣.

(١١١) ابن كثير، المصدر السابق، ٨: ١٣٤.

(١١٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، مصدر السابق، ١: ٣٣٢؛ ابن عساكر، تهذيب ابن عساكر، المصدر السابق، ١: ٧١.

(١١٣) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، المصدر السابق، ٦: ٢٠٠.

(١١٤) أبو هلال، مصدر سابق، ص ٢٠٤؛ البلاذري، أنساب الأشراف، مصدر السابق، ٤: ٢٤١.

(١١٥) ابن خلدون، المصدر السابق، ١: ١٨٨.

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر:

١. أحمد بن إسحق بن جعفر (اليعقوبي) (ت ٢٩٢ هـ)، تاريخ اليعقوبي، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، منشورات المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٩٦٤.

٢. أحمد بن أعثم الكوفي (ت ٣١٤ هـ)، الفتوح، تحقيق: محمد بن المعيد خان، مطبعة دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن (الهند)، ١٩٦٨.

٣. أحمد بن داود الدينوري (ت ٢٨٢ هـ)، الأخبار الطوال، تحقيق: عبد المنعم عامر وجمال الدين الشيال، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٠.

٤. أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)، حلية الأولياء وطبقة الأصفياء، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٧.

٥. أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت ٧٣٣ هـ)، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: الباز العريني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٣.
٦. أحمد بن علي (ابن حجر) (ت ٨٥٢ هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، دار إحياء التراث، بيروت، (د.ت).
٧. ــــــــــــــــــــــ، تهذيب التهذيب، دار صادر، بيروت، (د.ت).
٨. أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، تاريخ بغداد، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت).
٩. أحمد بن محمد بن عبد ربه (ت ٣٢٨ هـ)، العقد الفريد، تحقيق: أحمد أمين وآخرون، ط٣، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، ١٩٦٥.
١٠. أحمد بن يحيى البلاذري (ت ٢٧٩ هـ)، أنساب الأشراف، تحقيق: محمد حميد الله، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩.
١١. ــــــــــــــــــــــ، فتوح البلدان، تحقيق: عبد الله أنيس الطباع وعمر أنيس الطباع، دار النشر للجامعيين، بيروت، ١٩٥٧.
١٢. إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤ هـ)، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٦٦.
١٣. حسين بن محمد بن الحسن الديار بكري (ت ٩٦٦ هـ)، تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس، مؤسسة شعبان، بيروت، (د.ت).
١٤. سليمان بن الأشعث (أبو داود) (ت ٢٧٥ هـ)، سنن أبي داود، تحقيق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار الحديث، سوريا، ١٩٧٣.
١٥. عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم (ت ٢٥٧ هـ)، فتوح مصر وأخبارها، تحقيق: تشارلز تودي، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٢٠.
١٦. عبد الرحمن بن علي (ابن الجوزي) (ت ٥٩٧ هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢.
١٧. ــــــــــــــــــــــ، صفة الصفوة، تحقيق: محمد فاخوري ومحمد رواسي قلعجي، ط٤، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٦.

١٨. عبد الرحمن بن محمد (ابن خلدون) (ت ٨٠٨ هـ)، تاريخ ابن خلدون، منشورات الأعلمي، بيروت، ١٩٧١.
١٩. عبد الله بن أحمد بن قدامة (ت ٦٢٠ هـ)، الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار، تحقيق: علي نويهض، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٢.
٢٠. عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥ هـ)، سنن الدارمي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
٢١. عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، المعارف، تحقيق: ثروت عكاشة، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.
٢٢. عبد المؤمن بن عبد الحق (ت ٧٣٩ هـ)، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة، بيروت، ١٩٤٥.
٢٣. علي بن الحسن (ابن عساكر) (ت ٥٧١ هـ)، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: مجموعة من المؤرخين، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥.
٢٤. ــــــــــــــــــ، تهذيب ابن عساكر، تهذيب وترتيب: الشيخ عبد القادر بدران، ط٢، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٩.
٢٥. علي بن الحسين الأصفهاني (ت ٣٥٦ هـ)، الأغاني، ط٣، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٢.
٢٦. علي بن حسام الدين المتقي الهندي (ت ٩٧٥ هـ)، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق: بكري حيّان وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٩.
٢٧. علي بن محمد الشيباني (ابن الأثير) (ت ٦٣٠ هـ)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، المكتبة الإسلامية، طهران، (د.ت).
٢٨. ــــــــــــــــــ، الكامل في التاريخ، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٧.
٢٩. عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)، البيان والتبيين، دار الفكر، دمشق، (د.ت).
٣٠. ــــــــــــــــــ، الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، منشورات المجمع العلمي العربي الإسلامي، بيروت، ١٩٦٩.
٣١. عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)، رسائل الجاحظ (الرسائل الأدبية)، تحقيق: علي أبو ملحم، ط٢، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩١.
٣٢. القاسم بن سلام (أبو عبيد) (ت ٢٢٤ هـ)، الأموال، تحقيق: محمد حليل الهراس، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٨.

٣٣. مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ)، المدونة الكبرى، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٣ هـ.
٣٤. ـــــــــــــــــــ، الموطأ، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط٢، المكتبة العلمية، القاهرة، ١٩٧٩.
٣٥. محمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٩٠ هـ)، المبسوط، تحقيق: محمد راضي الحنفي، ط٢، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).
٣٦. محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي (ت ٣٨٧ هـ)، مفاتيح العلوم، مطبعة الشرق، القاهرة، (د.ت).
٣٧. محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، (د.ت).
٣٨. محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠.
٣٩. محمد بن خلف بن حيان (وكيع) (ت ٣٠٦ هـ)، أخبار القضاة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
٤٠. محمد بن سعد (ت ٢٢٠ هـ)، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، (د.ت).
٤١. محمد بن علي بن حوقل (ت ٣٥٦ هـ)، صور الأرض، دار صادر، بيروت، (د.ت).
٤٢. محمد بن عمر الواقدي (ت ٢٠٧ هـ)، المغازي، تحقيق: مارسدن جونس، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
٤٣. ـــــــــــــــــــ، فتوح الشام، مكتبة المحتسب، عمّان، (د.ت).
٤٤. محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٨ هـ)، الجامع الصحيح (السنن)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٣.
٤٥. محمد بن يزيد المُبرّد (ت ٢٨٥ هـ)، الكامل في اللغة والأدب، مؤسسة المعارف، بيروت، (د.ت).
٤٦. ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦ هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨.
٤٧. يزيد بن محمد بن إياس الأزدي (ت ٣٣٤ هـ)، تاريخ الموصل، تحقيق: علي حبيبة، مؤسسة التحرير، القاهرة، ١٩٦٧.
٤٨. يعقوب بن إبراهيم (أبو يوسف) (ت ١٨٣ هـ)، الخراج، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٩.

٤٩. يوسف المزي (ت ٧٤٢ هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥.

ثانيًا: المراجع:

١. أحمد عودات وآخرون، الخلافة الإسلامية حتى الرابع الهجري، دار الثقافة للطباعة والنشر، عمّان، ١٩٩٠.

٢. رضوان السيد، مفاهيم الجماعات في الإسلام، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤.